

الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012



ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

الدكتور المعز لله صالح أحمد البلاع **جامعة غرب كردفان– السودان**

ملخص

التنمية هي أهم الأصول وأولى المبادئ التي جاء بها الإسلامي في المجال الاقتصادي ، وهي تنمية شاملة ، تهدف إلى تنمية الإنسان وترقى به في كل مجالات الحياة والتقدم المادي والروحي ليكون بحق خليفة الله في أرضه وهي مسؤولية الفرد والدولة. ولعل ذلك مما يميز الاقتصاد الإسلامي في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق هذه التنمية حرص الإسلام على إيجاد ركائز أو ضمانات لتحقيقها واستمرارها. ولعل من أبرزها ترشد الاستهلاك ، وتوجيه الفائض الاقتصادي لأغراض التنمية ومراعاة الأولويات في التنمية بتقديم الأهم فالمهم والأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الحديثة الملائمة للمجتمع ... إلخ.

ولعل أكبر ضمان لنجاح جهود التنمية المستدامة واستمرارها هو إرتفاع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة واتباع القيم الأخلاقية الموجبة للتنمية المستدامة.

من هنا ، فإن البحث يهدف إلى معرفة ضمانات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، من خلال الاجابة عن الإشكالية التالية:

ما هي أبرز ركائز تحقيق التنمية المستدامة ؟

وما هي الجهود المبذولة لاستمرارها والمحافظة عليها ؟ كل ذلك في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي.

هذه الإشكالية وغيرها من الأسئلة التي تطرح سوف يجيب عنها هذا البحث بإذن الله ليتسم بالأصالة والجدة الطرافة ويحقق أهداف الملتقى.

Abstract:

Development is the most important asset and the first principles that are enshrined in the Muslim in the economic sphere, a comprehensive development, aims to develop human and live in all areas of life and material and spiritual progress to be the right successor of God in the land which is the responsibility of the individual and the state. Perhaps the things that distinguishes the Islamic economy in this area.
In order to achieve this development Islam is keen on finding stilts or guarantees to achieve and sustain it. Perhaps the most prominent of which guide consumption, and direct economic surplus for development and taking into account the priorities in development by providing more importantly, what is important and the introduction of scientific methods and modern technology appropriate to the community ... Etc..
Perhaps the biggest guarantee for the success of sustainable development efforts and continued development is the rise of Islam to the rank of worship and follow the positive moral values of sustainable development.
From here, the research aims to find out guarantees the achievement of sustainable development in the Islamic economy, by answering the following problem:
What are the main pillars of sustainable development?
What are the efforts to sustain and maintain them? All this under the Islamic economic system.
These and other problematic questions that arise will be answered by this research, God willing, characterized by originality and novelty wit and achieve the objectives of the forum.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد فإن هذا البحث هو محاولة لدراسة موضوع ركائز التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي. ومن المعروف أن هذا النمط من أنماط التنمية يُعَدّ إحدى الغايات التي تسعى دول العالم قاطبة في القرن الحادي والعشرين الميلادي إلى الوصول إليها، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيقها، باعتبار أنها الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره (اقتصادياً، واجتماعياً، وبشرياً)، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنزاف والتلوث، بحيث يظل كوكب الأرض قادرا على الوفاء بمعطيات التنمية وضمان ديمومتها للأجيال القادمة، انطلاقا من كون هذه الموارد ليست حكرا على جيل بعينه، بل هي ملكية عامة للبشر جميعا في كل زمان ومكان. كما أن التنمية المستدامة تمثل في الوقت نفسه إحدى القيم الحضارية المرتبطة بأخلاقيات التعامل مع البيئة، والتعامل الرشيد مع عناصرها ونظمها ومواردها. وكيفية المحافظة على استمرارها في ظل الجهود المبذولة في هذا الشأن.

إذن، تهدف هذه الورقة إلى معرفة أهم الركائز التي يقوم عليها تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، والتعرف على أهم الجهود لمبذولة للمحافظة عليها ، لكن ما هي التنمية المستدامة؟

مفهوم التنمية المستدامة

يرمي النظام الاقتصادي الإسلامي إلى توضيح المنهج الكامل للحياة ، إذ انه يهتم بالجانب المادي في حياة البشر بقدر ما يعني بالجانب الروحي – وهذا ما جاء به الإسلام بصورة عامة – ذلك لأنه لا قوام لجانب دون الاخر ، ودون إغفال البيئة التي يعيش فيها البشر.

وان المنهج التنموي قائم على أن التنمية لم تعد بالإمكان النظر إليها كزيادة في قيمة السلع والخدمات المادية فحسب ، وبأن المقاييس الاقتصادية الكلية المعروفة . من الناتج المحلي الاجمالي إلى معدل دخل الفرد ومعدل البطالة ، لا تمثل بشكل صحيح الوجوه الشاملة والمختلفة للعملية التنموية ، وبأن المؤشرات الاقتصادية وحدها لا يمكن استخدامها كمقياس عام لتصنيف الدول من درجة نموها[i].

ورغم الايمان بأن الصيغ الإسلامية للتنمية ، بأنها تنمية شاملة – باعتبار أن مبدأ الشمول يقضي أن تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية – ، وبأنها تنمية متوازنة – وأن مبدأ التوازن لا يستهدف الكفاية فحسب أي زيادة الإنتاج ، وإنما يستهدف العدل أي عدالة التوزيع ، غايتها الإنسان والرقي به ماديا وروحيا، فيكون الأسلوب الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي هو مسؤولية الفرد والدولة معا وايجاد الضمانات اللازمة لديمومتها.

نتيجة لذلك فقد أصبحت الحاجة ماسة إلى انموذج جديد للتنمية ، خاصة للدول الإسلامية التي لا تزال تبحث عن تنمية قائمة على أساس اقتصاد صحي ومشاركة واسعة لفوائد وعائدات التنمية تُلبي الرغبات الضرورية للإنسان وفي الوقت ذاته تعمل على حماية الموارد البيئية واستخدامها بصورة سليمة تمكن الأجيال القادمة من تلبية رغباتها.

من هذا الطرح ، جاء مفهوم التنمية المستدامة كمزيج من المؤشرات وأكثر ملاءمة وشمولية. وأن فكرة ونشاة وظهور هذا المفهوم[ii] ، ارتبطت بكثير من المتغيرات مما أدى إلى تنوع الدراسات المنوطة بموضوع التنمية وتشعب مجالاتها بحيث أصبح مفهوم التنمية يستخدم في كثير من السياسات العالمية والمحلية وخطط التطوير في مختلف الدول ، ونظرا لأهمية التنمية والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية ولا سيما الإسلامية منها ، فإن مفهوم التنمية أصبح عنواناً لكثير من السياسات والخطط ، وخاصة التنمية المستدامة.

كان الاعتقاد السائد أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة ، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين ، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي ، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها. ولقد ظهرت عدة تعريفات واستخدامات للتنمية المستدامة[iii] ، فالبعض يرى أن التنمية

المستدامة نموذج تنموي وبديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو ربما أسلوباً لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقته بالبيئة. ولكن هناك من يتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إدارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد.

إن هذا الخلط بين التعريف والشروط والمتطلبات هي أكثر ما يميز أدبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992م والذي خُصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة، توضيح هذا الخلط، وذلك بإجراء مسح شامل لهذا المفهوم، واستطاع التقرير حصر عشرين تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة، وقد حاول التقرير توزيع هذه التعريفات إلى أربع مجموعات هي : التعريفات الاقتصادية، والتعريفات البيئية، والتعريفات الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التقنية والإدارية[iv].

أ) فاقتصادياً : وبالنسبة للدول الصناعية في الشمال، فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة :

أما بالنسبة للدول الفقيرة : فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

ب) أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي : فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ج) وأما على الصعيد البيئي : فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية، والموارد المائية في العالم، بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

د) وأما على الصعيد التقني والإداري : فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتُنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي لا تؤدي إلى رفع درجة حرارة سطح الأرض والضارة بالأوزون.

يقول تقرير الموارد الطبيعية إن القاسم المشترك لهذه التعريفات الاقتصادية والبيئية والإنسانية والتقنية هي أن التنمية لكي تكون مستدامة يجب :

أولاً : ألاَّ تتجاهل الضوابط والمحددات البيئية.

ثانياً : ألاَّ تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثالثاً : أن تؤدي إلى تطوير الموارد البشرية (المسكن . الصحة . مستوى البيئة . أوضاع المرأة . الديمقراطية . حقوق الإنسان).

رابعاً : أن تحدث تحولات في القاعدة الصناعية السائدة.

إن التنمية المستدامة هي المبدأ القائل بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، وضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع، وذلك من خلال دراسة وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان ونشاطاته المختلفة، وبين البيئة التي يعيش فيها وما يحكمها من قوانين فيزيائية وكيميائية.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل. وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على أن الاهتمام بالبيئة وما تحتويه من موارد طبيعية هو أساس التنمية الاقتصادية والصحية والثقافية وغيرها، وهذا يتطلب إعداد خطط تنموية تهتم بالمشروعات الحالية وتهتم بآثارها البعيدة على

البيئة وعلى الناس في المستقبل، وبذلك تستمر التنمية. وتلك الخطط لا تشمل فقط دور الدول والمؤسسات في المشروعات التي تقيمها وإنما تشتمل أيضاً على دور الفرد في المجتمع، لأن الفرد أساس المجتمع.

ويشير مفهوم التنمية المستدامة إلى قيمة أخلاقية في غاية الأهمية، وهذه القيمة هي المساواة بين الأجيال التي أصبحت أحد أهداف الإدارة البيئية، كما نبه كل دولة إلى أهمية استثمار مواردها.

العناصر الأساسية للتنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية، هي: الاقتصاد والمجتمع والبيئة. ومن الملاحظ أن هذه العناصر يرتبط بعضها ببعض، وتتداخل فيما بينها تداخلا كبيرا. فالاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته (مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، إلخ). والمجتمع هو صانع الاقتصاد، والمشكِّل الأساسي للأنماط الاقتصادية التي تسود فيه، اعتمادا على نوع الفكر الاقتصادي الذي يتبناه المجتمع (الرأسمالي، الاشتراكي، الإسلامي).

والبيئة هي الإطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها. كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة. ولذلك فإن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه العناصر الثلاثة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا: أي تحقيق النمو الاقتصادي، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة في الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة. والعلاقة بين التنمية المستدامة وحماية البيئة علاقة وثيقة. وفي هذا الصدد تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة ومشروعاتها. والإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية وغير الحية) والتعجيل بنفاد بعضها أو إفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب اقتصاديا. ولهذا فإن حماية البيئة تتطلب وضع ضوابط خاصة لبرامج التنمية المستدامة بحيث تكفل هذه الضوابط عدم تدهور النظم البيئية الطبيعية. وتتضمن هذه الضوابط ما يلي:

1 -المحافظة على سلامة البيئة (خصوبة التربة، تدوير عناصر الغذاء، نظافة المياه، جودة الهواء).
2 -المحافظة على الموارد الوراثية للأحياء الحيوانية والنباتات، والحد من فقدان التنوع الحيوي.

3 -ترشيد الاستخدام المتواصل للموارد الطبيعية (وبخاصة الموارد النباتية والحيوانية)، بحيث لا يكون الاستهلاك أكبر من قدرة هذه الموارد على التكاثر والإنتاج.
وتقضي التنمية المستدامة بأن يراعي الإنسان هذه الضوابط، ويراعي أهمية صون النظم البيئية، وأن يخطط معدلات استهلاكه بحيث يحافظ على التوازن بين احتياجاته وبين طاقة تلك النظم وقدرتها على الاستمرارية والعطاء.

الضمانات الإسلامية لنجاح التنمية المستدامة

اعتبر الإسلام تعمير الكون وتنمية الإنسان ليكون خليفة الله في أرضه بقوله تعالى: (إني جاعل في الأرض خليفة)[v] ، هو غاية حياته وسبب وجوده بقوله تعالى: (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)[vi] أي كلفكم بعمارتها ، وهو في الوقت نفسه سبيل سعادته في الدنيا والآخرة بقوله تعالى: (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا)[vii] ، ولقد بلغ حرص افسلام على التنمية وتعمير الدنيا ، أن قال الرسول عليه الصلاة والسلام: " إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها ، فليغرسها فله بذلك أجر " ويقول عليه السلام: " ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة إلا كان له به صدقة "[viii]

وقد سخر الله تعالى للإنسان كل ما في السموات والأرض بقوله تعالى: (وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه)[ix] . ودعاه إلى الانتشار في الأرض يحييها وينعم بخيراتها بقوله تعالى: (فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون)[x] وقوله تعالى: (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش)[xi] أي هيأ لكم السيطرة على الأرض عن طريق تنميتها وتعميرها.

من هنا فقد حرص الإسلام على إيجاد أو توفير ضمانات أو ركائز لتحقيق هذه التنمية واستدامتها . ولعل أهما وأبرزها يتمثل فيما يلي:

أولاً: الارتفاع بالتنمية واستدامتها إلى مرتبة العبادة.

لعل أكبر وأهم ضمان لنجاح التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، هو ارتفاع الإسلام بالتنمية إلى مرتبة العبادة[xii]، إذ لم يكتف الإسلام بالحث على العمل والإنتاج بقوله تعالى : (وقل اعملوا فسيرى اله عملكم ورسوله والمؤمنون)[xiii] ، بل اعتبر العمل في ذاته عبادة وأن الفرد قريب من الله ومثاب في عملهالصالح في الدنيا والآخرة في قوله تعالى: (ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله)[xiv]، وقول الرسول عليه السلام: "العمل عبادة"

وقوله صلى الله عليه وسلم: " ما عبد الله بمثل عمل صالح"[xv]. وروي أن النبي عليه الصلاة والسلام قبل يداً ورمت من كثرة العمل وقال: "هذه يد يحبها الله ورسوله ".

ولقد سوى الإسلام بين المجاهدين في سبيل الدعوة الإسلامية وبين الساعين في سبيل الرزق والنشاط الاقتصادي بقوله تعالى: (وآخرون يضربون في الأرض يبتغون فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله)[xvi]. وأكبر من ذلك ، اعتبر الإسلام السعي على الرزق وخدمة المجتمع وتنميته أفضل ضروب العبادة . فقد ذُكر للنبي صلى الله عليه وسلم رجل كثير العبادة فسأل من يقوم به ، قالوا : أخوه ، فقال عليه السلام: "أخوه أعبد منه " . واراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله ، فقال له الرسول عليه الصلاة والسلام: " لا تفعل فإن مقام أحدكم في سبيل الله — أي في خدمة المجتمع وتنميته — أفضل من صلاته في بيته ستين عاماً "[xvii]

يظهر مما سبق ، أن تحقيق التنمية واستدامتها في النظام الاقتصادي الإسلامي ، هو فريضة وعبادة بل هو أفضل ضروب العبادة . وأن الأخذ بأسباب التنمية المستدامة في مختلف صورها لتعمير الدنيا ، يرجع إلى الفرد المسلم ومدى تقربه من الله تعالى والعمل في خدمة المجتمع وفق الضوابط الشرعية.

ولقد لخص عمر بن الخطاب نظرة الإسلام إلى العمل والتنمية واستدامتها بقوله: { والله لئن جاءت الأعاجم بالأعمال وجئنا بغير عمل ، فهم أولى بمحمد منا يوم القيامة }[xviii]

ثانياً: عمارة الأرض.

يعتبر الاقتصاد أحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة. ولكننا هنا نؤثر استعمال المصطلح الإسلامي (عمارة الأرض) لأن دلالات هذا المصطلح تتضمن معاني الوسيلة التي تتحقق بها التنمية المستدامة، كما تتضمن – في الوقت نفسه – الهدف من هذه التنمية (العمارة في اللغة: نقيض الخراب. يقال: عمَر أرضه يعمرها عمارة[xix]. وتتمثل عمارة الأرض في الإسلام في كل الوسائل التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية، سواء أكانت اقتصادية (صناعية/ زراعية) أم حضرية أم اجتماعية أم صحية أم روحية...إلخ. كما أن عمارة الأرض تمثل الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، فضلا عن كونها غاية دينية ومقصدا شرعيا. فالله خلق الإنسان لكي يضطلع بثلاث مهام رئيسية، هي: عبادة الله لقوله تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)[xx] ، وخلافته في الأرض لقوله عز وجل: (وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لاتعلمون)[xxi] ، وعمارتها استنادا إلى قول الحق تبارك وتعالى:(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)[xxii]. ومن الناحية اللغوية فإن المعنى هو: فوّض إليكم أن تعمروها[xxiii].

ومن الملاحظ أن ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه المهام الثلاث، وتداخلا أيضا. فعبادة الله هي من الخلافة في الأرض ومن عمارتها. والخلافة هي من عبادة الله، ومن عمارة الأرض كذلك.

وتحفل النصوص التشريعية على العديد من النصوص التي تحث على عمارة الأرض. ففي الحث على الغرس: روى البخاري عن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن قامت الساعة، وفي يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها"[xxiv]. وليس هناك تحريض على الغرس إلى آخر رمق في حياة الإنسان أقوى من هذا الحديث، لأنه يدل على الطبيعة المنتجة والخيرة التي يجب أن يتحلى بها الإنسان المسلم. والعمل هنا يجب أن يؤدى لذات العمل، لأنه ضروري للقيام بحق خلافة لله في الأرض.

ثالثا: الاهتمام بالإنسان.

لما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة، وهو غايتها، والقائم بها، لذلك أعلى الإسلام قيمة الإنسان واهتم به وبتنمية قدراته، باعتباره أهم عنصر من عناصر البيئة، بل إن البيئة نفسها مسخرة لخدمته، وهو خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات.

اهتم التصور الإسلامي للتنمية المستدامة بالإنسان واعتبر ركيزة أساسية لأنه صانع التنمية والمستفيد الأول من عوائدها، وهو جزء من الكون، مخلوق من طين الأرض، وفيه نفحة علوية من روح الله، عنصران ممتزجان في كيان كلي، وقد عقدت له الخلافة في الأرض ليعمرها ويرقيها وفق منهج الله، ويمكن تأصيل هذه العلاقة من عدة جوانب :

1- كرم الله الإنسان وجعله مفضلاً على كثير من مخلوقاته، ويقول الله سبحانه وتعالى : {ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا }[xxv].

2- الإنسان ليس مستهلكاً فقط، بل هو منتج لنفسه ولغيره، بل طالبنا الإسلام بالإتقان والإحسان في العمل.

3- إن الله قد أودع في الانسان طاقات كثيرة، منها ما هو ظاهر، ومنها ما هو باطن خفي، ليستخدمها في عمارة الأرض وترقية الحياة على ظهرها.

4- اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يسخر للإنسان كل ما في الكون من مخلوقاته ونعمه (الماء . الهواء . الحيوان . النبات . الجماد . السماء . الأرض . الشمس . القمر . الليل . النهار .. الخ)، وصدق الله العظيم إذ يقول في قرآنه الكريم { ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة }[xxvi] وهو يعني أن للإنسان حقاً على تلك الموارد، والبحث عنها والانتفاع بها في بناء الحياة وعمارة الكون وفق منهج الله.

5- رغم سلطان الإنسان على موارد البيئة التي استخلفه الله فيها لتحقيق مصلحته، إلا أن ملكيته لها ليست مطلقة ويجب ألاَّ تؤدي إلى الإضرار بالغير فموارد البيئة نعمة من نعم الله على الإنسان، وأثر من آثار رحمته بعباده، ينبغي أن تقابل بالشكر والحمد، وشكرها هو الإيمان بمصدرها واستعمالها فيما ينفع الأرض وعمارة الكون، وليس الإساءة لغيره. فمن يستخدم المبيدات الكيميائية لحماية محصولاته الزراعية أو يدير مصنعاً تصدر عنه أصوات مزعجة، أو ينفث أبخرة وغازات سامة، يجب منعه من ذلك، أو إلزامه باتخاذ التدابير التي تكفل عدم الإضرار بالغير، فجلبه مصلحة لنفسه لا ينبغي أن تكون على حساب المضار التي تلحق بغيره، ومن القواعد الفقهية الضرر الأكبر يدفع الضرر الأخف، وفي الأمثلة السابقة إذا كان يترتب على خطر استخدام المبيدات نقص في المحصول، أو الالتزام بالحد من نشاط المصنع، مما يسبب ضرراً أخف ينبغي تحمله في سبيل منع الأضرار الصحية وغيرها التي تلحق بمجموع الناس، أي أن حق الملكية في الإسلام مقيد بحدود الله وحقوق المجتمع، حتى أن انتزاع هذا الملك من صاحبه يجوز للمصلحة العامة على أن يعوض ثمنه بالمثل، ذلك لأن المال مال الله، وهومستخلف فيه، وبعبارة أخرى هو وكيل الجماعة في رعايته وتثميره وإنفاقه فإذا أساء التصرف في المال كان من حق الجماعة أن تغل يده، وبعض علماء المذهب المالكي يقولون إن سلطان الانسان لايكون المادة، وإنما محله منافعها فقط.ومما يؤكد ذلك أن الله سبحانه وتعالى جعل الناس مستخلفين في إدارة المال حيث قال سبحانه :{ آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه }[xxvii]. { وأتوهم من مال الله الذي آتاكم }[xxviii].

وحق الانتفاع بموارد البيئة دون حق الملكية، له محدودية زمنية، فقد قال سبحانه: {ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين}[xxix].

وتفيد تلك المحدودية الزمنية في ضبط سلوك الإنسان في تعامله مع موارد البيئة وثرواتها، ذلك أن تلك الثروات والموارد ليست ملكاً للجيل الحالي بل هي ملك للأجيال التالية، وهذا يقتضي الحفاظ عليها وصيانتها من الملوثات التي تضر بها، وعدم الإسراف والجور في استغلالها، حتى نورثها سليمة قادرة على الإنتاج للأجيال القادمة. وإذا كانت المبادئ التي تم عرضها تَهُمُّ بالدرجة الأولى الموارد البيئية التي تدخل في الحيازة والملك، فإنها تصدق كذلك بالنسبة للموارد البيئية التي لا يمكن حيازتها أو إحرازها كالهواء والأنهار والبحار والمناطق القطبية.

رابعاً: الأخذ بالأساليب العلمية والتقنية الملائمة

إتقان العمل وتحسين الإنتاج كمّاً وكيفاً من الواجبات في الاقتصاد الإسلامي ، ويعتبر ذلك وأمانة ومسؤولية وقربة بقوله تعالى: (ولتسألن عما كنتم تعملون)[xxx] ، وقوله تعالى: (إنا لا نضيع أجر مَن أحسن عملاً)[xxxi] كما يقول الرسول عليه الصلاة والسلام " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه "[xxxii].

ويتعين لاتقان العمل والإنتاج ، اتباع أدق وأحدث الأساليب العلمية في الإنتاج ، وصدق الله العظيم (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)[xxxiii]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم " قليل العمل مع العلم كثير ، وكثيره مع الجهل قليل " السيوطي في الجامع الصغير. وقوله عليه الصلاة والسلام : " مداد العلماء أحب إلى الله من دماء الشهداء " المرجع السابق.

والأخذ بالأساليب العلمية في العمل والإنتاج كالتزام إسلامي لضمان نجاح التنمية المستدامة ، والذي يطلق عليه تكنولوجيا Technologie بالاصطلاح الأجنبي وتقنية بالاصطلاح العربي . فإنه كما يقول شوقي الفنجري: < لا يقصد بالتكنولوجيا أو التقنية الحديثة ، كما تصور البعض خطأً ، نقل أو استيراد أحدث الآلات والمعدات ، و لا حتى كيفية تركيبها وتشغيلها ، وإنما الأخذ بالأساليب العلمية التي تتناسب مع بيئة معينة لتحقيق أكبر استفادة من عوامل الإنتاج المتوافرة بها .. >[xxxiv]. لأن التكنولوجيا أوالتقنية المطلوبة هي التي تتناسب مع واقع المجتمع احتياجاته إذ ما يصلح لمجتمع معين لا يصلح لمجتمع آخر يختلف عنه في ظروفه وبيئته ، والملاحظ لكل تجارب برامج التنمية التي نفذت في

العالم الثالث لم تنجح في خططها ، وذلك راجع لعدم ملائمتها للبيئة التي نفذت فيها ، لأنها نتاج بيئة تختلف ظروفها ومواردها عن البيئة التي طبقت فيها.

ومتى كان المعول عليه ، هو ظروف كل مجتمع ، خاصة من حيث نوعية ثرواته وموارده الطبيعية المتوافرة ، ومن حيث كثافته السكانية وكفاية أفراده ، ومن حيث احتياجات المواطنين الأساسية وأذواقهم ، فإن هذه الظروف هي وحدها التي تحدد التكنولوجيا أو التقنية المطلوبة . فمثلاً التكنولوجيا التي تعتمد على البترول فهي تتناسب مع الدول البترولية ، أو على المحاصيل الزراعية فهي تتناسب والدول الزراعية . وهناك التكنولوجيا التي تعتمد على كثرة الأيدي العاملة مع ارتفاع المهارة ، أو التي تعتمد على قلة الأيدي العاملة مع ارتفاع المهارة . إذن ، لابد من مراعاة كل هذه الظروف والأحوال المقرونة مع البيئة الطبيعية لإنجاح التنمية المستدامة وحتى لا تضيع الجهود المبذولة في سبيل ذلك. وليس بشرط أن تكون التكنولوجيا الحديثة المتقدمة ، أفضل من التكنولوجيا التقليدية المتطورة . ذلك أن التقدم التكنولوجي أو التحديث لا يعني هجر الأساليب العلمية في عملية الإنتاج القديمة بل دراستها والكشف عن إمكانيات تطويعها.

وكذلك من الخطأ أن يتصور بعضهم أن التقدم التكنولوجي مجاله الالكترونيات أو الكمبيوتر أو الذرة أو غيره ، بل الأمر مرده ظروف كل دولة . ولا تعني التكنولوجيا مجرد شراء أو استيراد أحدث الأجهزة والأدوات ، ولا حتى التدريب على تشغيلها ثم التوقف إذا لحقها عطل فني أو نقصها قطعة غيار ، وإنما هي معرفة نظام هذه الأجهزة وطريقة صنعها والسيطرة عليها ، إذ المعول عليه هو ممارسة وبناء التكنولوجيا وليس شراء أو استيراد منجزاتها ، الأمر الذي يتفق مع الاستدامة المطلوبة في التنمية . وكذلك لا تعني التكنولوجيا ملاحقة أحدث صورها ، وإنما إختيار ما يتناسب وظروف كل بلد وموارده الطبيعية وطاقاته البشرية واحتياجاته الفعلية وهي تعتبر أهم وسائل التنمية المستدامة . أي جوهر القضية هو بناء هيكل إنتاجي يتسق مع واقع المجتمع واحتياجات المواطنين فيه[xxxv] واحتياجات الاجيال القادمة . و بمعنى آخر أي أن التنمية المستدامة حتي تمثل ضمان في كل بلد فهي الكفيلة بخلق التكنولوجيا وليس العكس.

خامساً: توجيه الفائض لأغراض التنمية

حتى يضمن المجتمع استمرار عمليات التنمية ، فإنه يفترض ان يقتطع من استهلاكه ليستثمر الفائض في زيادة طاقته الإنتاجية اي إحداث تكوين أو تراكم رأسمالي.

ودعا الإسلام في نظامه الاقتصادي إلى ترشيد الاستهلاك بقوله تعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)[xxxvi]. كما أنه يلعن المبذرين بقوله تعالى (إن المبذرين كانوا اخوان الشياطين)[xxxvii]. ، بل يعتبر كل من يسئ استخدام المال الزائد عن احتياجاته وكفايته والمعبر عنه في القرآن الكريم بالعفو أو الفضل والمعبر عنه في الاقتصاد

بالفائض الاقتصادي ، بأنه سفيه يجوز الحجر عليه في قوله تعالى : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما)[xxxviii]. أكثر من ذلك فإن النظام المالي الاقتصادي لا يكتفي باعتبار صرف المال في غير موضعه رذيلة محرمة ومفسدة ممنوعة ، بل هو تهلكة حقيقية وانتحار بطئ لقوله تعالى: (وانفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بايديكم إلى التهلكة)[xxxix].

فترشيد الاستهلاك والاكتفاء بما يعبر عنه فقهاء الشريعة الإسلامية باصطلاح حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة ، وبالتالي توجيه الفضل أو الفائض الاقتصادي إلى التنمية ، هو في النظام الإسلامي الاقتصادي موقف ديني وسلوك اجتماعي.

وتظهر أهمية القدوة من جانب القادة والمسؤولين من أجل إعمال المبدأ الاقتصادي والالتزام به تلقائياً . وهوالموقف الذي عبر عنه عمر بن الخطاب حين حرّم على نفسه عام المجاعة أن يأكل لحماً ، وقال كلمته المشهورة { كيف يعنيني أمر رعيتي إذا لم يمسني ما يمسهم }[xl]. وليس بعيدا عنا موقف عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان يعيش عيشة رفاه ، حتى إذا تولى الخلافة وأصبح مسؤولاً عاش عيشة تقشف ، لا لشئ إلا ليعطي شعبه المثل والقدوة وليعمل الجميع على ترشيد استهلاكهم والاكتفاء بما ارتضاه لهم الإسلام وهو حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة دون سرف أو ترف.

فضبط الاستهلاك يجب أن يكون عاما ، فلا يقتصر على الأفراد ، بل يتناول الحكومات . لأن ترشيد الاستهلاك يرتبط ارتباطا وثيقاً بترشيد الإنتاج وتحسينه والارتفاع به إلى مستوى الجودة حتى تضمن استمراريته باعتبار انه من أهم ضمانات تحقيق التنمية واستمرارها.

سادساً: حماية الموارد الطبيعية وصيانتها وحماية البيئة

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وتوفير مصادر الطاقة ومواد البناء. وتتمثل هذه الموارد في التربة الصالحة للزراعة، ومصادر المياه اللازمة للري، والثروة الحيوانية (بما فيها مصائد الأسماك)، ومختلف أنواع الوقود، والمعادن.

والإخفاق في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. كما أن الإخفاق في صيانة الموارد اللازمة للصناعة كفيل بحدوث نقص في توفير متطلبات الحياة والحضارة من معدات وآلات وإنشاءات ... إلخ. ولهذا فإن ترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية يُعَدُّ إحدى الآليات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية يُعَدّ من أهم الوسائل العملية لحماية البيئة، والمحافظة عليها.

وقد اهتم الإسلام بهذه القضية، فحثّ الأفراد على الاعتدال في شؤون الحياة كافة، فلا إفراط ولا تفريط، ولا إسراف ولا تقتير. وقد جعل الله عز وجل قضية الترشيد في الإنفاق والاستهلاك من صفات المؤمنين، فقال تعالى: (والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) [xli] وقال تعالى أيضا: (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)[xlii] ويكون الترشيد باستخدام أو استهلاك الموارد حسب الحاجة إليها وبشكل منظم ومخطط، إذ إن هناك ثروات وموارد غير متجددة (مثل مصادر الوقود الأحفوري من النفط والفحم) تنفد بالاستهلاك بشكل تدريجي، ولكي نستفيد من هذه الموارد أطول فترة ممكنة يجب علينا ترشيد استهلاكها.

والإسراف في استنزاف الموارد واستهلاكها يمثل نوعا من الأنانية المذمومة، إذ إنه يؤدى إلى حرمان الآخرين من هذه الموارد، كما أنه يؤدي إلى قصور وسائل الإنتاج بشتى صورها عن توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن في الإسراف إهدارا لنعم الله عز وجل، ومضيعة لها، على النقيض من الترشيد والاعتدال، فهما يعنيان المحافظة على هذه النعم والعمل على استدامتها والانتفاع بها. ويندرج تحت هذه الركيزة أيضا عدم الفساد في الأرض بإهلاك الحرث والنسل، وتجنب الإسراف في استخدام الموارد، أو في استخدام المواد التي تؤثر في جودة هذه الموارد ونوعيتها، كالإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات، مما يؤدي إلى تدهور نوعية مياه الأنهر والبحيرات، وتهديد الحياة البرية، وتلويث غذاء الإنسان والحيوان والطيور.

وقد ربطت السنة النبوية الشريفة بين التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة ورعايتها، كما ربطت بينهما وبين الإيمان، فجعلت إماطة الأذى من الطريق شعبة من شعب الإيمان، والإحسان إلى أحياء البيئة مدعاة إلى الفوز برضوان الله وجنته، والإساءة إليها توجب دخول المسيء النار.

وتحفل النصوص التشريعية بالعديد من النصوص التي تحث على حماية الموارد الطبيعية وصيانتها.

ففي مجال المحافظة على الحياة الفطرية نجد أن السنة النبوية نهت عن قطع السدر. فعن عبد الله بن حُبشي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار"[xliii]. ومِنَ المعروف أن السدر ينبت في الصحارى، ويصبر على العطش، ويقاوم الحر، وينتفع الناس بتفيؤ ظلاله والأكل من ثماره إذا اجتازوا الفيافي في سفر أو في رحلة أو في بحثهم عن الكلأ والمرعى. والوعيد بالنار لمن قطع سدرة يدلّ على تأكيد المحافظة على مقومات البيئة الطبيعية، لما توفَّره من حفظ التوازن بين المخلوقات، وما يمثّله الاعتداء عليها من فقدان بعض العناصر الضرورية لسلامة الحياة والإنسان.

سابعاً: الالتزام بأولويات التنمية ومعالجة معوقاتها

ولعل من أهم الضمانات الإسلامية لتحقيق التنمية واستمراها في النظام الاقتصادي الإسلامي، ما أجمع عليه الفقهاء من تقديم الضروريات على الحاجيات وتقديم هذه على التحسينات ، بل أن الضروريات في الإسلام ليست في مرتبة واحدة ، فلا يراعى ضروري إذا كان في مراعاته إخلال بضروري أهم منه ، وبالمثل الحاجيات والتحسينات . الأمر الذي نعاه القرآن الكريم بقوله تعالى: (وبئر معطلة وقصر مشيد) [xliv].

وتطبيقاً على هذا المبدأ، فإن التجهيزات الأساسية من المرافق العامة كتعبيد الطرق وتوفير المياه والكهرباء والهاتف وغيره ، مقدم على إنشاء المصانع . وأن إنشاء المصانع التي تنتج الاحتياجات الأساسية للجماهير كالسلع الغذائية والملابس أو ما يعرف بالصناعات الاستهلاكية ن مقدم على الصناعات الثقيلة . كما أن الصناعات الثقيلة التي تقوم على الموارد المحلية ، مقدمة على التصنيع الذي يقوم على الموارد المستورة ، بمعنى أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة ، هي القاعدة الصلبة التي ينمو عليها الإنتاج ويتشعب ، وأنها وحدها تحدد أولويات الصناعات . كذلك الالتزام باولويات في عملية الاستثمار في تطوير الريف والمدن الصغرى ن الذي يوفر استثمارات كبيرة يفرضها تضخم واكتظاظ العواصم والمدن الكبيرة ، بل دون عائد مناسب ، إن لم يكن زيادة افساد البيئة .

وما دام الحديث عن أولويات التنمية ومعوقاتها ، فإن الأمر يتطلب مراجعة مناهج التعليم في مراحله الساسية والثانوي ، بحيث لا يستمر كما هو حاصل إلى اليوم ، مجرد سلسلة متصلة الحلقات تؤدي بالضرورة إلى الجامعة ، بل يجب أن يكون تعليما مستقلاً هدفه محو الأمية خاصة الوظيفية ، واكتساب قدرات إنتاجية وخلق عمالة مدربة . ولن يتحقق ذلك إلا بتغيير المناهج الدراسية ، بحيث يكون هدفها تنمية ملكات التلاميذ الجسدية والعقلية والنفسية ، وتأهله للعمل اليدوي والذهني في آن واحد ، وألا تظل المدرسة في عزلة عن البيئة المحيطة بها في الأرياف أو الأحياء بل تعاون وتشارك في أنواع النشاط الاقتصادي السائد بالريف أو الحي زراعياً كان أو صناعيا أو تجاريا . بهذا المنظور للعملية التعلمية في مرحلتها الأولى قبل الجامعة يمكن أن تمثل صمام أمان للتنمية وواستمرارها وتعالج كثير من المعوقات.

وهذا يبين ، بأن أهم عنصر من عناصر التنمية المستدامة ، ليس هو عنصر المال أو التراكم الرأسمالي أو الفائض الاقتصادي ، ولا هو عنصر الأرض أو الموارد الطبيعية ، إنما هو عنصر العمل التقني أو العمالة المدربة أو الكفاية البشرية او التنمية البشرية .

الجهود المبذولة لاستمرارالتنمية والمحافظة عليها

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع ، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد ، وإذا ما كانت هذه الموارد

مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد ، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها واستمراها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة ومحتواها وتبين أن هناك جهود مبذولة لاستمرار التنمية والمحافظة عليها ، وتتمثل هذه الجهود في:

1)استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة:

يعتبر أسلوب approach Systems شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وأن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر بشكل مباشر في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، وبالتالي على النظام الكلي للأرض. لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.

2)المشاركة الشعبية:

التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدناً أم قرى. وهذا يعني أنها تنمية من أسفل Development from below ويتطلب تحقيقها بشكل فاعل لتوفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات أعداد وتنفيذ ومتابعة خططها. ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل– تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يومياً عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

أ -تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات والترانزيت وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة، وستكون

النتيجة بالتالي الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية، ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.

ب – الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو إلقائها في المحيط والأنهار أو تصديرها، وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك عقلنة استخدام الموارد وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان، خصوصاً وان برامج ومشاريع تدوير النفايات إلى جانب فوائدها البيئية فإنها توفر مئات من فرص العمل الجديدة.

ج يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضاً الحد من انبعاث كلورفلور الكاربون Chlorofluorocarbons المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون وذلك من خلال عدم تشجيع السكان على استخدام الموارد والبضائع التي تحتوي على هذه المادة، أو منع استهلاك مثل هذه المواد والبضائع، وهذا بدوره سيساعد على تحسين مستويات الصحة العامة للسكان ويحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

د الهيئات المحلية معنية بتخفيض استهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط استخدام ارض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، وكذلك من خلال تشجيع السكان على استخدام وسائط النقل العام والاستثمار في نظم المواصلات، وإنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة. وهذا بدوره سيعمل على تحقيق الازدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان وأيضاً من تلوث الهواء.

3. معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
4. الملوثات والنفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخص منها وإعادة تمثيلها.
5. الموارد الطبيعية يجب استغلالها بعقلانية.
6. التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
7. استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة.
8. إنتاج البضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها وتصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
9. المساواة في توزيع عوائد النمو والتنمية مكانياً وطبقياً.

بهذه المفهوم لهذه الجهود المبذولة من قبل الدولة والمجتمع معا في مجال عملية التنمية المستدامة يمكن التأكد من أن هذه الجهود مجتمعة تحقق التنمية المنشودة في النظام الاقتصادي الإسلامي وتمثل صمام أمان لاستمرارها للأجيال القادمة.

[i] ضرار الماحي العبيد : نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة ، مجلة التنوير ، مركز التنوير المعرفي ، الخرطوم العدد الخامس أبريل 2008م ، ص 6.

[ii] يمكن الرجوع هنا ضرار الماحي العبيد حول نشأة وتطور المفهوم ، مرجع سابق وماجد أبو زنط وعثمان غنيم : التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنار ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006.

[iii] راجع بحث ماجد أبو زنط وعثمان غنيم : التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنار ، المجلد 12 ، العدد 1 ، 2006 ، ص 154 وما بعدها ، وضرار الماحي العبيد مرجع سابق ، ص 6 وما بعدها ، وأوراق الملتقى الوطني الأول : حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة 08ماي 1945م قالمة

[iv] راجع: البحث الذي نشر بموقع الايسيسكو بعنوان العالم الإسلامي والتنمية المستدامة الخصوصيات والتحديات والالتزامات http://www.isesco.org

[v] سورة البقرة ، الآية 30.

[vi] سورة هود ، الآية 61.

[vii] سورة الاسراء ن الآية 72.

[viii]

[ix] سورة الجاثية ، الآية 13.

[x] سورة الجمعة ، الآية 10.

[xi] سورة العراف ، الآية 10.

[xii] الفنجري ، محمد شوقي : المذهب الاقتصادي في الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط2 ، 1986م ، ص 119.

[xiii] سورة التوبة ، الآية 105.

[xiv] سورة الشورى ، الآية 26.

[xv] أخرجه الطبراني في الأوسط.

[xvi] سورة المزمل ، الآية 20

[xvii] المستدرك للحاكم النيسابوري.

[xviii] الطماوي ، سليمان :عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة ، الناشر دار الفكر العربي القاهرة ، ط1 ،1969م.

[xix] انظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، صفحة 388.

[xx] سورة الذاريات ، الآية 56.

[xxi] سورة البقرة ، الآية 30.

[xxii] سورة هود ، الآية 61

[xxiii] معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني، صفحة 388.

[xxiv] مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، مؤسة قرطبة، القاهرة، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم الحديث 12925، الجزء الثالث، صفحة 183.

[xxv] سورة الإسراء، الآية: 70

[xxvi] سورة لقمان، الآية : 20

[xxvii] سورة الحديد، الآية 7.

[xxviii] سورة النور ، الآية 33.

[xxix] سورة البقرة، الآية 36.

[xxx] سورة النحل ، الآية 93.

[xxxi] سورة الكهف ، الآية 30

[xxxii] رواه البيهقي.

[xxxiii] سورة الزمر ، الآية 9.

[xxxiv] المذهب الاقتصادي في الإسلام ، مرجع سابق ، ص 124.

[xxxv] اسماعيل صبري ، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد ، الناشر الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط 1976 ، ص 220

[xxxvi] سورة الفرقان ، الآية 67.

[xxxvii] سورة الأسراء 27.

[xxxviii] سورة النساء الآية 5.

[xxxix] سورة البقرة الآية 195.

[xl] راجع عبقرية عمر للأستاذ عباس محمود العقاد ، طبعة دار المعارف بالقاهرة ، ص 117

[xli] سورة الفرقان ، الآية 67. والقوام: العدل. انظر: **لسان العرب**، ابن منظور، الجزء الثاني عشر، صفحة 499.

[xlii] سورة الأعراف، الآية 31.

[xliii] رواه أبو داود في سننه.

[xliv] سورة الحج ، الآية 45